الأبعَادُ الدّلاليّة لعَلاقَة المُصَاحبَةِ في الجُمل المُركّبَة القرآنيّة

الباحث/ محمّد حمدان عبد الله

إشراف

أ.م.د. زهير محمّد عليّ الأرناؤوطيّ

جامعة بغداد: كليّة التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانيّة

الملخّص:

لا شكّ في أنّ الدّراسات النحويّة انكبّت على دراسة المبنى أكثر من المعنى! فصبّ النحويون عصارة جهدهم في جانب الإعراب، وكان ذلك من خلال النظر في مسألة تعلّق الكلمات بعضها ببعض على أساس نظريّة العامل، ولم يكن لمسألة تعلّق التراكيب الإسناديّة نصيب من طريق العلاقات الّتي تربطها، بالرّغم من أهمّيّتها في التّعبير عن الأفكار لتتحوّل إلى معانٍ نحويّة تصل إلى المخاطب خلا عناية المحدثين الّتي لم تتجاوز التّنظير إلى الأمثلة الّتي لا تدع في النّفس حاجة إلّا قضتها؛ لكون التّنظير من غيرها يبقى هشًّا في بنائه، رخوًا في أساسه؛ لذا وجّهت عنايتي في هذا البحث صوب مسألة علاقة المصاحبة الّتي تكون بين مركّبين اسناديّين أحدهما مرتبط بالآخر، ومتوقّف عليه؛ لكونه لم يؤدِ فكرة كاملة، ولا معنى له إلا به لترقى بهما إلى جملةٍ مركّبةٍ، وكان ذلك في النصّ القرآنيّ بعد استقرائه؛ لكونه مأدبة الباحثين لا يمكن نفادها، فضلًا عن دقّة عبارته، وجمال أسلوبه.

Abstract:

There is no doubt that the grammatical studies have focused on studying the building more than the meaning! The grammarians made their effort in the aspect of expression, and this was done by looking at the question of the attachment of words to each other on the basis of the theory of the worker, and the issue of associative structures was not part of the way of relations, although important in the expression of ideas to become grammatical meanings up to Addressing the care of modernists, which did not go beyond theorizing to examples that do not allow the self need but the case; for the endoscopy of others remains fragile in its construction, softened in the basis; Therefore, I have directed my attention in this research towards the question of the relationship of the companion, which is between the two angels, one linked to the other, and dependent on it, because it did not lead to a complete idea, and it makes sense only to raise them to a complex sentence, and that was in the text of the Koran after Astakrh; Can not run out, as well as the accuracy of his phrase, and the beauty of his style

توطئة:

تكوّن الأداة (الواو) علاقة المصاحبة بين مركّبين إسناديّين، أحدهما مرتبطًا بالآخر، ومتوقّفًا عليه في إتمام المعنى سواء أكانت (واو المعيّة)، نحو:(أتحفظ القرآن وتعملَ به؟)، أم (واو المفعول معه)، نحو قوله تعالى:﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[آل عمران؛ من الآية:٢٠]، ومن النحويين ـ وهم الكوفيون ـ من ألحق (ثم) العاطفة بـ(واو المعية) في المعنى، والفعل المضارع بعدها يكون منصوبًا بـ(أن) مضمرة بشرط (واو المعيّة) نفسه وهو أن تسبق بـ: نفي أو طلب، وبذلك فهي تكوّن علاقة المصاحبة كما تكوّنها الواو، واستدلّوا على ذلك بقوله (ﷺ):«لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لاَ يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»[١]، على جعل (يغتسل) منصوبًا، وقد ردّ زعمهم بأنّه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول في الماء والاغتسال منه، أي: النهي عن اجتماع الأمرين معًا، ومصاحبتهما، ويترتب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح! وهذا ردٌّ؛ لثبوت النهي عن البول في الماء الراكد مطلقا؛ سواء أكان معه اغتسال أم لم يكن[٢]، فضلًا عن عدم تمكّن (ثمّ) في الدلالة على المعيّة؛ لكون معناها في العطف ـ وهو الاصل ـ الترتيب والتمهل[٣] وهما ينافيان المعية[٤]، ثمّ إنّ الفعل (يغتسل) في جلّ روايات الحديث جاء مرفوعًا[٥]، وهذا يؤيّد ردّ زعم الكوفيّين، ويدعم رأي ابن مالك في جعل (ثمّ) استئنافيّة، فالفعل المضارع يكون مرفوعًا بعدها، كما يرفع بعد:(الواو، والفاء) الاستئنافيين، أي: ثم هو يغتسل فيه، ومنع جعلها عاطفةً؛ لاستحالة عطف الخبر على الإنشاء[٦].

وبذلك تبقى (الواو) وحدها مكوّنة لعلاقة المصاحبة بين المركّبين الإسناديّين، وهي على قسمين: أحدهما؛ (واو المعيّة)، والأخرى؛ (واو المفعول معه)، وقبل الشّروع في دراسة الجمل القرآنيّة المركّبة بوساطة علاقة المصاحبة المكوّنة من طريقها في

كلا القسمين لا بدّ من مناقشة ما هو مشترك بينهما ألا وهو علّة نصب ما بعدها سواء أكان اسمًا، أم فعلًا، وقضيّة ارتباطه بما بعدها.

ففي مسألة نصب الاسم الذّي بعدها (المفعول معه)، زعم جمهور البصريين أنّه منصوب بالفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه كما نصّ النحويون على ذلك. قال أبو علي الفارسيّ:"الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف"[٧]، وهذا مردودٌ بعددٍ من الشّواهد النحويّة الّتي جاء فيها المفعول معه منصوبًا من غير أن يسبق بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه*، نحو الشاعر[٨]:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

فلم يكن (حَسْبُكَ) فعلًا، ولم تكن فيه حروف الفعل!

وقال مسكين الدّارميّ[٩]:

فمالَكَ والتَلَدُّدَ حول نَجْد وقد غَصّتْ تهامةُ بالرجال

ومنه قولهم:(ما شأنك ومحمّدًا؟)، و(كيف أنت النحو)، و(ما أنت وسعيدًا؟)[١٠].

وزعم الكوفيون أنّه منصوب بـ(الخلاف)؛ لمخالفة الثاني الأوّل، فلا يصحّ تكرار الفعل في نحو قول أحدنا:(استوى الماءُ والخشبةَ)؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجَّةٌ فتستوي[١١]، وقد ردّ زعمهم ـ كما سلف ـ بأنّ (الْخلاف) لَا يَقْتَضِي إعرابا[١٢].

ذهب الزّجاج إلى أنّه منصوب بعامل مقدّر بعد (الواو)، فتقدير(فَمَا لك والتلدُّدَ): ما تصنع وتُلابِس التلدّدَ[١٣]، وقد ضعّفه المراديّ؛ لكون المنصوب بـ(تلابس) صار مفعولًا به، وهو بذلك مخرج للمفعول معه[١٤]. وزعم آخرون أنّه منصوب انتصاب الظرف (مع)؛ لوقوع (الواو) موقعها[١٥]، وقد ردّ هذا الرأي بردود كثيرة لا داعي لذكرها هنا[١٦].

أمّا مسألة نصب الفعل المضارع؛ فقد زعم الجَرْمِيُّ ـ وهو من البصريّين ـ أنّه منصوبٌ بـ(الواو) نفسها؛ لأنّها خرجت من باب العطف[١٧]، وزعمه مردود بـ[١٨]:

١. إنّ (الْوَاو) حرف غير مختصّ بالأسماء وَلَا بالأفعال، بل يدخل عَلَيْهِمَا، وأصل عمل الْحُرُوف إِنَّمَا هُوَ بالاختصاص فَوَجَبَ أَن لَا تعْمل.
٢. إنّ (الْوَاو) لو كانت هِيَ العاملة لجَاز دُخُول حرف الْعَطف عَلَيْهَا كَمَا يدْخل على سَائِر النواصب وعَلى وَاو الْقسم.

وزعم الكوفيون أنّه منصوب بـ(الْخِلَافِ)، ويسمّونه الصّرْف، فـ(الْوَاو) عِنْدهم (وَاو الصّرْف)*، وَذَلِكَ أَن معنى الفعل الذّي بعدها لما كَانَ مُخَالفا لِمَعْنى الفعل الذّي قبلها خُولِفَ بَينهمَا فِي الْإِعْرَاب فصرف إِعْرَاب الذّي بعدها عَن إِعْرَاب الذّي يسبقها فنصب الثَّانِي على الْخلاف[١٩]، وزعمهم يردّ ـ كما هو ظاهر ـ بأَن (الْخلاف) لَا يَقْتَضِي إعرابا، وَلَو كَانَ كَذَلِك لانتصب الفعل الذّي يلي(لَا العاطفة، أو لَكِن العاطفة)؛ لما فِي ذَلِك من الْخلاف، فضلًا عن أنّ الخلاف لو اقتضى الإعراب لصار عاملًا لَا يقوم دَلِيل على إعماله، وَلَا يطرد فِي جَمِيع محاله[٢٠].

ولمّا بطل عمل (الواو) في الفعل، والعمل بـ(الخلاف) زعم جمهور البصريّين أنّه لا بدّ من تقدير حرفٍ ناصبٍ للفعل المضارع بعدها، ولم يكن بدًا سوى تقدير (أن) بعد (الواو)؛ لكونها الناصب الوحيد الذّي يقدّر كتقديره بعد (حَتَّى، وَلَام الْجُحُود، وَلَام كي)[٢١]، وقد رُدَّ زعمهم بأنّ التَّقْدِير والإضمار على خلاف الأَصْل[٢٢]، فضلًا عن أنّ تقدير (أنّ) قبل الفعل المضارع يصرفه إلى الاستقبال؛ لكونها ـ أعني (أن) ـ مع "الْفِعْل بِمَنْزِلَة مصدره إِلَّا أَنّه مصدر لَا يَقع فِي الْحَال، إِنَّمَا يكون لما لم يَقع"[٢٣]، وهذا يتناقض مع المعنى الذّي يرونه، فهم يرون أنّ النهي في النصب يكون عَن الْجمع بَين أكل السّمك، وشرب اللّبن، في قولهم:(لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، لا أن يكون شرب اللّبن بعد أكل السّمك، وهذا ظاهر عند سيبويه، إذ قال: ممّا يدلّ على أنّ (الفاء) ليست كـ(الواو)، قولك:"(مررت بزيد فعمرو)، تريد أن تعلم بـ(الفاء) أنّ الآخر

مرّ به بعد الأول. وتقول:(لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فلو أدخلت (الفاء) ههنا فسد المعنى"[٢٤]؛ لأنّ شرب اللّبن سيكون بعد أكل السّمك، وهو بلا شكّ في النّصب يكون كذلك!

والذي يتراءى لي أنّ ما بعد (الواو) منصوب بعلّة صوتيّة تكمن بملازمة (الواو) له، سواء أكان اسمًا أم فعلًا، حتّى تركّبت معه كتركّب (أحد) لـ(عشر) تركيبًا يفضي إلى مصاحبته لما قبلها عند التحقق، والحصول معه في زمن واحد يجمعهما، لأنّه ـ أعني المركّب الإسناديّ الذّي بعدها ـ لو تجرّد منها لذهب معنى المصاحبة، ولم يبقَ له سبيلًا. قال برجشتراسر:"كأنّ (الواو) ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثير به"[٢٥]. وهذا التركيب استطال فَحُرِّك بالفتحة؛ لكونها هي الحركة الخفيفة المستحبّة الّتي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفّة سبيلًا[٢٦]، وقد ذكر الأستاذ الدكتور طارق الجنابيّ في معرض حديثه عن علّة نصب اسم (لا النافية للجنس) أنّ (لا) لمّا لازمت اسمها تركّبت معه، فحرّك اسمها بالحركة الخفيفة (الفتحة)، فالعرب تمضي مع مبدأ الخفّة، من باب اجتماع الثقيل مع الخفيف ليكون ذلك أخفّ للناطق[٢٧].

ولمّا كانت الفتحة هي العلامة الأصليّة لحالة النصب تبعتها العلامات الفرعيّة، وأصبحت حالة النصب علمًا لمعنى المصاحبة، ويظهر شيء ممّا ذكرت في قول الرّضيّ:"وإمّا بمعنى (مع) وهي لا تدخل إلّا على الاسم، قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل، فنصبوا ما بعدها، فمعنى:(قم، وأقوم) أي: قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو"[٢٨]، وقال الدكتور تمّام حسّان:" إنّ نصب المضارع بعد (الواو) على المعيّة من نوع نصب المفعول معه بعد (الواو) ذاتها"[٢٩]، فمعنى المصاحبة الذّي جاء من طريق تركّب (الواو) مع ما بعدها هو الذّي أوجب النصب.

المطلب الأوّل: علاقة المصاحبة من طريق (واو المفعول معه).

ذكر بعض النحويين أنّ المفعول معه "لم يَأْتِ فِي التَّنْزِيل بِيَقِين"(٣٠)، لذا فليس غريبًا أن ينفي أحدٌ وجودَه في القرآن الكريم على كثرة المنصوبات فيه(٣١). قال السّيوطيّ:"والصواب أنَّ فيه عدةَ مواضع أعرب كلّ منها مفعولًا معه"(٣٢)، وفي هدي ما ذكره معربو القرآن ومفسّروه وقف الشّيخ عبد الخالق عضيمة على واحد وعشرين موضعًا(٣٣)، كلّها كانت ذات أوجه إعرابية إلى جانب المعيّة الّتي ذكرت(٣٤)، غير أنّ هذه المواضع ليس شرطًا أن تدخل كلّها في إطار الجملة المركّبة الّتي تخصّ الدراسة؛ لأنّ ما بعد الواو جاء في عدد منها مفردًا، ولم يكن مركّبًا إسناديًّا، وبذلك فهي تدخل في إطار الجملة الممتدّة*، أمّا المواضع الّتي جاء فيها ما بعد (الواو) مركّبًا إسناديًّا، فهي تقع في خمسة مواضع مكّيّة(٣٥)، وأربعة مدنيّة(٣٦)، ومنها:

قوله تعالى:﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[آل عمران؛ من الآية:٢٠]، فقد ذكر الزمخشريّ أنّ التركيب الإسناديّ (وَمَنِ اتَّبَعَنِ) معطوف على التاء في (أَسْلَمْتُ)، ويجوز أن يكون (مفعولًا معه)، فتكون الواو بمعنى (مع)(٣٧)، أي أنّه يجعل الأمرين محتملين، غير أنّ أبا حيّان أنكر العطف؛ بزعم أنّه "لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ إِلَّا فِي الشِّعْرِ، عَلَى رأي البصريين"(٣٨)، وحجّة الزمخشريّ في ذلك هو وقوع الفاصل بين الضمير المتّصل المرفوع ـ المعطوف عليه ـ، والمعطوف(٣٩).

والذي يترجّح عندي هو أنّ (الواو) للمعيّة؛ لكون الآية جاءت في سياق تلقينه سبحانه لنبيّه (ﷺ) في مجادلة أهل الكتاب، فسبحانه لمّا قال:﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾[آل عمران؛ من الآية:١٩]، أنكر ذلك أهل الكتاب، وأفضى إنكارهم إلى محاجَّة الرَّسول في تسويغ مَا هم عليه مِنَ الدِّين، وَأَنَّهم ليسوا عَلَى أَقَلِّ مِمَّا جَاء بِه دِينُ الْإِسْلَامِ، فلَقَّنَ الله رَسُولَهُ أَنْ يجيب مجادلتهم بِقَوْلِهِ:﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾، "أَيْ: فَقَدْ قُلْتُ مَا قَالَهُ اللَّهُ"(٤٠)، أو يكون القصد منها المتاركة والإعراض عَنِ الْمُجَادَلَةِ؛

لكونه (ﷺ) جاء بِمُنْتَهَى الْمَقْدُورِ مِنَ الحجّة فلم يقتنعوا، أو يكون القصد إِنِّي بِالْإِسْلَامِ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ[٤١]، وفي كلّ ذلك أرى أنّ دورَ (وَمَنِ اتَّبَعَنِ) مصاحبٌ لفاعل الفعل (أسلم)، ومن هنا تظهر قصديّة النصّ في بيان مركزيّة النبيّ (ﷺ) في الخطاب، واتّباع المسلمين له، ويعضّد ذلك التوجيه الخطابي لمفرديّته (ﷺ) (حَاجُّوكَ)، فلو كانت (الواو) عاطفة لحتّمت التشريك بين الفاعلينِ في القيام بالفعل (أسلمت)، ولغاب البعد الدلاليّ الذّي ذكرتُ.

قوله تعالى:﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾[المائدة:٥٩]، ف(الواو) في المركّب الإسناديّ(وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ) عاطفة لما بعدها، وراحوا يكثرون في ذكر احتمالات موقع المعطوف، فسردوا وجوهًا كثيرة[٤٢]، أشهرها: إنّ (أَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ) معطوف على (أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ)، والتقدير: هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا إيماننا وفسقَ أكثركم. أو معطوف على متعلّق (آمَنَّا)، أَيْ: هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ، وَبِفِسْقِ أَكْثَرِكُمْ. أمّا الاحتمالات الباقية؛ فأرى الاستغناء عن ذكرها هنا ألزم؛ لكون أغلبها قائمًا على التأويل المتكلّف الذّي قد يأخذ المعنى إلى غير مقصده، أو قد يكون على غير المعهود في مدوّنة النحو، نحو ما ذكر أنّ (وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ) معطوف على محذوف، والتقدير: هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا الْإِيمَانَ لِأَنَّكُمْ جَائِرُونَ وَأَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ[٤٣]، وهذا بلا شكّ قائمٌ على غير ما عُهِدَ في كتب النحو، فضلًا عن التكلّف في التأويل.

وما يضعّف الاحتمال الأوّل للعطف هو أنّ فسقهم يكون داخلًا فيما نقموه! فكيف ينقموا فسقهم على المؤمنين، وهو ممّا لا ينقم عليهم ـ أعني المؤمنين ـ؛ إذ لا عمل لهم فيه، ولم يكن من فعلهم[٤٤]؟ فإن كان القصد هو أنّ المخاطبين نقموا فسقهم على المؤمنين من باب الحسد، والتقدير: هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا إيماننا وفسقَ أكثركم، ونَحْنُ لَا نَمْلِكُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مؤمنين[٤٥]، فهذا يضعّف بأنّ أهل الكتاب لا يَعْترفون أن أكثرَهم فاسقون حتى ينقمون ذلك ويكرهونه![٤٦].

أمّا ما يضعّف الاحتمال الثاني الذّي ينصّ على أنّ (أَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ) معطوف على متعلّق (آمَنَّا) المتمثّل بـ(بِاللَّهِ)، أَيْ: هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ، وَ آمَنَّا بِفِسْقِ أَكْثَرِكُمْ؛ فهو أنّ المؤمنين لو كانوا يؤمنون أنّ أكثر أهل الكتاب فَاسِقُونَ لكان لأهل الكتاب عذرٌ في أن ينقموا على المسلمين الإيمان بالله، فَلَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ وَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ نَقْمُهُ، وهذا يتناقض مع الِاسْتِفْهَام الِانْكَارِيّ وَالتَعَجُّبِيّ الّتي جاءت الآية في سياقه(٤٧).

بقي أنّ يظهر وبشكلٍّ قاطع ـ والله أعلم ـ أنّ (الواو) لا تحتمل إلا أن تكون للمعيّة، والمركّب الإسناديّ (أَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ) مصاحبًا للمركّب الإسنادي الذّي يسبقه في اتمام معناه، والتقدير: وما تَنْقِمون منا إلا الإيمانَ مع أن أكثرَكم فاسقون، أي: لَا يَحْسُنُ أَنْ تَنْقِمُوا مَعَ وُجُودِ فِسْقِ أَكْثَرِكُمْ، وهذا الاستعمال كثير، وظاهر المعنى، نحو قول أحدنا:(تُسِيءُ إِلَيَّ مَعَ أَنِّي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ)(٤٨). وقد ذكر ذلك بعض المعربين من بين الاحتمالات، غير أنّني لم أجد أحدًا يؤثره على غيره، أو يرجّحه، وكأنّ (واو) المعيّة لم تثبت عندهم!

وقوله تعالى:﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[الأنعام:١١٢](٤٩)، ذكر العكبريّ أنّ (ما) اسم موصول بمعنى الذّي، "وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى الْمَفْعُولِ قَبْلَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ)"(٥٠)، وقد رجّح صاحب الدرّ المصون العطف، بعد أن ذكره مع المفعول معه؛ بزعم أنّ العطف متى أَمْكَنَ من غير ضعف في التركيب أو في المعنى كان أَوْلَى من المفعول معه(٥١).

وبعيدًا عن الصناعة النحويّة نجد أنّ المعنى يرجّح أن تكون (الواو) للمعيّة؛ وذلك لمركزيّة المفعول به الذّي وقع عليه الفعل، أي: اتركهم مع ما يفترونه، فيكون (الذّي افتروه) مصاحبًا لهم، لا كأنّه قائم بذاته.

وقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الأنفال:٦٤]، قال الزّمخشريّ:"الواو بمعنى مع وما بعده منصوب ... والمعنى: كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين الله ناصراً، أو يكون في محل الرفع: أي: كفاك الله، وكفاك المؤمنون"[٥٢]، والذي يظهر أنّ (الواو) للمعيّة، والمركّب الإسنادي الذّي يليها مصاحب لمفعول المركّب الإسنادي الذّي يسبقها، بقرينة سبب نزول الآية، فهي نزلت بالبيداء في إحدى الغزوات قبل القتال[٥٣] لبيانِ كفايته تعالى إياه (ﷺ) في جميع أموره وأمور من معه من المؤمنين؛ لتثبيتهم وتطمينهم، فالمقام يضعّف أن تكون (الواو) للعطف؛ من الجوانب الآتية:

١. إن حمل (الواو) على العطف يوحي بأنّ الرسول (ﷺ) وحده من يخشى الهزيمة في ساحات القتال ـ حاشا لرسول الله من ذلك ـ فيثبّته الله سبحانه، ويطمئنه بأنّه كفاه، وكفاه أتباعه من المؤمنين، في الوقت الذّي هو (ﷺ) مَن يقوم بتثبيت مَن معه من المؤمنين، وتذكيرهم بكفاية الله لهم، نحو قوله تعالى:﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ﴾[آل عمران:١٢٤].
٢. إنّ حال مَن مع الرسول (ﷺ) في ساحات القتال قد لا يكون باعثًا على كفاية الرسول (ﷺ)؛ لتطمينه الّتي جاءت الآية في سياقه؛ إذ قد يصيبهم الخوف والضعف ـ وليس في الأمر عيبٌ؛ فهم بشر ـ وقد حدث ذلك في إحدى الغزوات. قال تعالى:﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[آل عمران:١٢٢].
٣. إنّ المؤمنين هم جزء من كفايته سبحانه لرسوله (ﷺ)، نحو ما ذكر في قوله:﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾[الأنفال:٦٢]، فكيف يكونون معطوفين على فاعل الكفاية؟

وفي هدي ما تقدم يظهر أنّ المعيّة في كلّ المواضع الّتي جاءت فيها كانت عند جلّ معربي القرآن ومفسّريه احتمالًا إلى جانب احتمال العطف، فضلًا عن تقديم

هذا الأخير، ولم تُذكَر من غيره، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى غياب العلامة الإعرابيّة؛ لمجيء ما بعد (الواو) في كلّ هذه المواضع مبنيًّا، إذ تمثّل بـ(الاسم الموصول)، فضلًا عن مشابهة عدد منها لمواضع جاء فيها ما بعد (الواو) معربًا منصوبًا، وما قبلها منصوب أيضًا، نحو قوله تعالى:﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ﴾[القلم؛ من الآية:٤٤]، الذّي يشابه قوله تعالى:﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾[المزّمّل:١١]، الأمر الذي بعث على التردّد بين العطف والمعيّة، وقوّى احتمال العطف، لا سيّما وأنّ الهم الأكبر الذّي كان فاشيًا هو توجيه النصّ وفق الصناعة النحويّة، ولم يكن لمغزاه ومعناه بال كما للصناعة، وخير دليل أنّهم لم يذهبوا إلى المعيّة إلّا حين يضعف الأخذ بالعطف. ذكر صاحب المقاصد الشّافية: أنّ "النصب مختار لدى ضعف النسق"[٥٤]، ويكون ذلك في لحاظ الصناعة النحويّة، كالعطف على الضمير المتّصل المرفوع. قال المبرّد:"أَلا ترى أَنَّك لَو قلت:(قُم وَعبد الله) كَانَ جَائِزًا على قبح حَتَّى تَقول:(قُم أَنْت وَعبد الله)"[٥٥]، أو نحو:(سرت والجدار)، إذ لا يصحّ عطف (الجدار) على فاعل فعل السّير؛ لعدم تمكّنه من السير.

أمّا المواضع الّتي يمكن أن يعطف فيها المفعول معه؛ فلم يتردّدوا في أن يرجّحوا العطف، وإن كان العطف يتناقض مع المعنى، أو لم يحقّق البعد الدلاليّ للتركيب، وهذا ظاهر عند السمين الحلبيّ إذ قال عند وقوفه على آية سورة القلم سالفة الذكر:"منصوب؛ إمَّا نَسَقاً على الياء، وإمَّا على المفعولِ معه وهو مرجوحٌ لإمكانِ النَّسَقِ مِنْ غيرِ ضعفٍ"[٥٦]. والذي يبدو لي من غير مِرَاء أنّ (الواو) هنا لا تصحّ أن تكون عاطفة؛ لكون المعنى يأبى ذلك؛ لأنّه يصير: اتركني، واترك وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ! بل هي للمعيّة، المركّب الإسناديّ الذّي يليها مصاحب للذي يسبقه في إتمام المعنى، فقوله تعالى جاء في مقام التسلية لرسوله (ﷺ)، فهو سبحانه تَكَفَّلَ له بِالْانْتِصَافِ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ ونصره عليهم، أَيْ: اتْرُكْنِي مع من يكذّب بالقرآن فَسَتَرَى مَا أَصْنَعُ، وهي كلمة يقولها الْمُغْتَاظُ إذا اشْتَدَّ غَيْظُهُ وَغَضَبُهُ وَكَرِهَ أن يشفع لِمَنِ اغتاظَ

عليه[٥٧]، ومثل ذلك قوله تعالى:﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[المدّثّر:١١]، والغريب أنّ السمين الحلبيّ مرجّح العطف في هذه الآية يرجّح المعيّة في آية تشابهها من حيث المعنى، ويعترف أنّ ترجيح العطف يكون لموافقة الصناعة النحويّة، بعيدًا عن لحاظ المعنى، إذ قال عند وقوفه على قوله تعالى:﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾[المزّمّل:١١]:"(والمكذبين) يجوزُ نصبُه على المعيَّةِ، وهو الظاهرُ، ويجوزُ على النَّسَقِ، وهو أوفقُ للصِّناعةِ"[٥٨].

فينبغي ألّا يرجّح العطف في المواضع الّتي تحتمل العطف والمعيّة بزعم أنّ عطف ما بعد (الواو) ممكنٌ فيها؛ لكون المعنى قد يأباه كآية سورة المدّثر سالفة الذكر، أو يكون في المعيّة بعدٌ دلاليٌّ يضفى على المعنى العام، كما سلف في قوله تعالى:﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[آل عمران؛ من الآية:٢٠]؛ لأنّ علاقة التشريك فيها تختلف عن تشريك العطف، فهي فيها ليست فاعليّة في كلا الطرفين، أو مفعوليّة، وإن صح عطف المفعول معه على الفاعل أو المفعول، بل فيها شيء من الظرفيّة[٥٩]؛ لإتمام المعنى، فضلًا عن إظهار مركزيّة الفاعل، أو المفعول بحسب ما يقتضيه المقام. فـ(وَمَنِ اتَّبَعَنِ) وإن صحّ عطفه على فاعل الفعل (أَسْلَم)؛ للفصل بينهما من حيث الصناعة النحويّة، غير أنّه لا يجوز؛ لبعدٍ دلاليّ في المعيّة وهو التنصيص على مصاحبتهم للنبيّ (ﷺ) في الوقت الذّي أسلم فيه؛ لبيان مركزيّته (ﷺ) في الخطاب، واتّباع المسلمين له؛ لأنّ العطف يحتّم أن يكون (وَمَنِ اتَّبَعَنِ) مشاركًا لفاعل الفعل (أَسْلَم) في القيام به.

فمعنى المعيّة: التنصيص على مصاحبته لأحّد عناصر المركّب الإسناديّ الأوّل، سواء أكان فاعلًا أم مفعولًا مع المحافظة على مركزيّته ـ أعني الفاعل، أو المفعول ـ فلو قيل:(جاء محمّد وخالدًا) كان التنصيص على مصاحبة (خالد) لـ(محمّد) في الوقت الذّي جاء محمّد فيه مع المحافظة على مركزيّته كفاعل لفعل المجيء، ولو قيل:(جاء محمّدٌ وخالدٌ) كان المعنى أنّهما اشتركا في المجيء ولم ينصّ

على أنّهما تصاحبا. قال صاحب حاشية شرح التصريح عند وقوفه على المثال الذّي ذكرت:"اعلم أنّ معنى الرفع والنصب مختلف؛ لأنّه مع النصب يكون جاءا معًا، وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاءا معًا، أو منفردين، والثاني قبل الأوّل، أو العكس"(٦٠).

المطلب الثاني: علاقة المصاحبة من طريق (واو المعيّة).

تكوّن هذه (الواو) علاقة المصاحبة بين مركّبين اسناديين يكون الثاني مصاحبًا للأوّل في اتمام معناه؛ لترتقي بهما إلى جملة مركّبة، ولا يكون الثاني إلا فعلًا مضارعًا منصوبًا، وذلك في القسمين الآتيين(٦١):

أحدهما؛ أن يكون الفعل المضارع واقعًا بعد*: الأمر، وَالنَّهْي، وَالنَّفْي، والاستفهام، وَالتَّمَنِّي، فمثال (الْأَمر) قولنا:(زرني وأزورَك)، والتقدير: لتكن زيارة منك وزيارة مني، أي: لتجتمع الزيارتان مني ومنك، أو بعد جوابه، نحو قوله تعالى:﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾[يوسف:٩]. وَمِثَال (النَّهْي) قولنا:(لَا تَأْكُل السّمك وتشربَ اللَّبن) فيكون النهي عَن الْجمع بَينهمَا ـ أعني أكل السمك، وشرب اللبن ـ وللمنهي أَن يفعل كلّ وَاحِد على انْفِرَاده، وَأَن لَا يفعل شَيْئا أصلا، وَلَو كان النَّهْي عَن كل مِنْهُمَا بمفرده لجُزِم (تشرب) على أنّه معطوف على (تأكل)(٦٢). وقد أنشد سِيبَوَيْه للأخطل(٦٣):

لَا تنه عَن خلق وَتَأْتِيَ مثله عَار عَلَيْك إِذا فعلت عَظِيم

فالنَّهْي يكون عَن الْجمع بَين النَّهْي عَن الشَّيْء والإتيان بمثله.

وقد مثّل سيبويه لـ(النّفي) بقوله:(لَا يسعني شَيْء ويعجز عَنْك)، أي: مع عجزه عنك، وبقول دُرَيْد بن الصمَّة(٦٤):

قتلت بِعَبْد الله خير لداته ذؤابًا فَلم أَفْخَر بِذَاكَ وأجزعا

أَي: أنّي لم أفخر به وأنا جزع، وإنّما فخرت به غير جزعٍ.

ومثال (الِاسْتِفْهَام) قول أحدنا:(هَل تَأْتِينَا وتحدثنا)، أَي: هَل يجْتَمع الْأَمْرَانِ الْإِتْيَان والْحَدِيث. قال الحطيئة[٦٥]:

أَلم أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ

أي أنّه أَرَادَ: ألم يجْتَمع لي الْجوَار مع المودة والإخاء[٦٦].

ومثال (التّمنّي)، نحو قوله تعالى:﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الأنعام:٢٧]. ومن النحويين من ألحق بذلك: (الدعاء، والعرض، والتخصيص، والترجي) بالرغم من عدم وجدود السماع[٦٧].

والآخر: أن يكون الفعل المضارع[٦٨]:

١. معطوفًا على اسْم صريح، فينتصب بإضمار (أَن)؛ لينسبك بذلك مصدرٌ يَصحّ عطفه على الِاسْم الصريح، فضلًا عن إرادة المصاحبة من طريق (الواو) لا مجرّد العطف، نحو قول مَيْسُونُ بنت بَحْدَل الْكَلْبِيَّة[٦٩]:

وَلبس عباءة وتقـــرَّ عَيْني أحب إِلَيّ من لبس الشفوف

أي: إن لبس الخشن من الثياب مَعَ قُرَّة الْعين أحب إِلَيّ من لبس الرَّقِيق منه، فالتفضيل إِنَّمَا هُوَ لَهما مُجْتَمعين ـ أعنى لبس الخشن مع قرّة العين ـ على لبس الشفوف[٧٠].

٢. واقعًا بَين مجزومي أَدَاة شَرط، أَو بعدهمَا، وَقصد بِـ(الْوَاو) الجمع، نحو قولنا:(إِن تزرني وتحدثني أكرمك)، فـ(الإكرام) يترتّب على الْجمع بَين الزِّيَارَة والْحَدِيث، وَقولنا:(إِن تزرني أطعمك وأكسوك)، فجزاء الزيارة أنّني أجمع لك في الْجَزَاء بَين الْإِطْعَام وَالْكِسْوَة.

٣. مَعْطُوفًا بعد الْحصْر بـ(إِنّما)، نحو قولنا:(إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَة فِي الْأسد وتحطم ظَهره)، فالمقصود الْجمع بَين الضَّرْبَة وحطم ظَهره[٧١].

ولم يرد في القرآن الكريم إلّا من القسم الأوّل، وذلك في ستّة مواضع، وكانت على الأنماط الآتية:

النمط الأوّل: المركّب الإسناديّ الفعليّ الواقع بعد النّهي.

ورد هذا النمط في أربعة مواضع مدنيّة أرى من اللزوم الوقوف عليها كلّها؛ للخلط الذّي حصل في بعض المفاهيم، وقد تمثّلت بـ: قوله تعالى:﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٤٢]. فقد ذهب جلّ معربي القرآن ومفسّريه إلى أنّ (وَتَكْتُمُوا) "فيه وجهان: أحدُهما؛ وهو الأظهرُ، أنَّه مجزومٌ بالعطفِ على الفعلِ قبلَه، ... والثاني؛ أنه منصوبٌ بإضمارِ (أَنْ) في جوابِ النهي بعد (الواو) التي تقتضي المعيةَ[٧٢]، وبذلك يكون العطف هو المرجّح! بزعم أنّ النهي عن الجمعِ بين الشيئين لا يَلْزَمُ النهي عن كلِّ واحدٍ على حِدَتِه إلا بدليل خارجي[٧٣].

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ المركّب الإسناديّ (وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ) مصاحبٌ للمركّب الإسناديّ الذّي يسبقه في إتمام معناه، أي أنّه لم يكن معطوفًا عليه، وسبب النزول يؤكّد ذلك، فهذه الآية نزلت في يهود الشام الذين رأوا في التوراة اسْم مُحَمَّد (ﷺ)، وَأَنه يبْعَث من الْقرى الْعَرَبيَّة، فَخَرجُوا فِي طلبه ونزلوا بِالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا بعث مُحَمَّد (ﷺ) حسدوه، وغيروا اسْمه، أي أنّهم خلطوا الحقَّ المُنَزَّل بالباطلِ الذي كتبوه، فكتموا اسمه (ﷺ)[٧٤]، فخلطهم الحقّ بالباطل كان من طريق كتم ما رأوا في التوراة، ومنعها من أن تصل إلى من يطلبها؛ لكونه ـ أعني خلط الحقّ بالباطل ـ لا يحصل إلَّا بطَرِيقَيْنِ: أحدهما؛ تشويش الدلائل، والآخر؛ "إِخْفَاءِ تِلْكَ الدَّلَائِلِ عَنْهُ وَمَنْعِهِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا"[٧٥]، ولعلّ نهي اليهود عن إلباس الحقّ بالباطل من طريق أهون أحد الأمرين ـ أعني كتم الحقّ ـ كان للتعريض بهم بِأَنَّهُ لَا يرتجى منهم أكثر مِنْه[٧٦]، أمّا تشويش الدلائل؛ فقد أصبح متأصّلًا فيهم. قال تعالى:﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[النّساء؛ من الآية:٤٦].

وقوله تعالى:﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:١٨٨]، فقد ذكر النحويون أنّ (الواو) عاطفة، و(وَتُدْلُوا) مجزومٌ عطفاً على (تَأْكُلُوا)(٧٧). قال العكبريّ:"وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (تُدْلُوا) مَنْصُوبًا بِمَعْنَى الْجَمْعِ ؛ أَيْ: لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ أَنْ تَأْكُلُوا وَتُدْلُوا"(٧٨)، أي أنّ (الواو) للمعيّة، غير أنّ المرجّح عند جلّهم العطف(٧٩) لزعمين: أحدهما؛ أنّ (الواو) لو كانت للمعيّة لكان النهي عن الجمع، و"النَّهْيَ عَنِ الْجَمْعِ لَا يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ"(٨٠)، وبذلك يكون أكل الأموال بالباطل بمفرده مباحًا، وكذلك الإدلاء بها إلى الحكّام. والآخر؛ أنّ (لِتأكلوا) عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَهَا، فلو كان النهيُ عن الجمعِ لم تَصِحَّ العلةُ له، لأنه مركبٌ من شيئين لا تَصِحُّ العلةُ أن تَتَرتَّب على وجودهما، بل إنما تترتَّب على وجودِ أحدهما، وهو الإدلاء بالأموالِ إلى الحكام(٨١).

والذّي يبدو أنّ (الواو) للمعيّة، والمركّب الإسناديّ (وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ) مصاحب للمركّب الإسناديّ (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) في إتمام معنى النهيّ؛ لكون أوجه أكل الأموال من غير وجه شرعيّ كثيرة: كَالْغَصْبِ وَالسَّرِقَةِ وَالْحِيلَةِ، والحلف الكاذب، والرِّبَا، ورَشْوَةِ الْحُكَّامِ، وغير ذلك(٨٢)، فيكون النهى عن أكل الأموال بالباطل من طريق الإدلاء بها إلى الحكّام الّتي هي رشوتهم، وقيل: الْحلف الْكَاذِب(٨٣)، ويؤيّد ذلك سبب النزول الذّي ذكره غير واحد من المفسّرين أنّ (عبدانَ الحضْرميّ) ادّعى على (امرئ القيسِ الكنديِّ) قطعةَ أرضٍ، ولم يكن له بينةٌ؛ ليثبتها له، فحكم رسول الله (ﷺ) بأن يحلِفَ (امرُؤُ القيسِ)، فأراد أن يحلف فنزل (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالكُم بَيْنكُم بِالْبَاطِلِ) فارتدَعَ عن اليمين فسلّم الأرضَ إلى (عبدانَ الحضْرميّ)(٨٤)، وبذلك يكون مضمون النهي: النهي عن أَكْلِ الْأَمْوَالِ بِالْبَاطِلِ من طريق إرشاء الحكّام، ولا شكّ في أنّ ذلك من أهم القضايا الّتي تصدى إليها الإسلام؛ لتغيير ما كانوا عليه في الجاهلية، " فَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْذُلُونَ الرِّشَا لِلْحُكَّامِ"(٨٥).

وقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[الأنفال:٢٧]، فالمركّب الإسناديّ (وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ) مصاحب للمركّب الإسنادي (لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ) في إتمام معناه، أي: لا تخونوا الله والرسول (ﷺ)من طريق خيانة الأمانة الّتي بعثتم فيها، فالآية نزلت في أبي لبابة لَمَّا حَاصَرَ الْمُسْلِمُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، فَسَأَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ الصُّلْحَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ):«تَنْزِلُونَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ» فَأَبَوْا وَقَالُوا: أَرْسِلْ إِلَيْنَا أَبَا لُبَابَةَ. فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) أَبَا لُبَابَةَ وكان عياله، وماله عندهم، فَلَمَّا جَاءَهُمْ قَالُوا لَهُ: مَا تَرَى أَنَنْزِلُ عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ، فأشار أَبُو لُبَابَةَ بِيَدِهِ عَلَى حَلْقِهِ: أَنَّهُ الذَّبْحُ، ثُمَّ فَطِنَ أَنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ[٨٦]، فلم تكن خيانة الأمانات معطوفة على خيانة الله والرسول ـ كما هو مرجّح عند المفسّرين[٨٧] ـ ، بل هي جزء منها، ومصاحبة لها في إتمام المعنى، ويعضّد ذلك الفعل (تَخُونُوا)، فقد تكرّر بالرغم من عدم اختلاف نوعه! فلو كانت (الواو) للعطف لقال سبحانه:لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وأَمَانَاتِكُمْ.

وقوله تعالى:﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾[محمّد:٣٥]، فلم يجد النحويون بدًّا سوى أن يجعلوا (الواو) عاطفة، و(تَدْعُوا) معطوف عَلَى (تَهِنُوا)، وَالْمَعْنَى: فَلا تَهِنُوا ولَا تَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ[٨٨]، وحتّى الذّين قالوا: إنّها للمعيّة جعلوه بعد احتمال العطف. قال الآلوسيّ:"(وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ) عطف على (تَهِنُوا) ....، ويجوز أن يكون منصوبا بإضمار (أن)"[٨٩].

غير أنّني أرى ـ والله أعلم ـ أنّ (الواو) للمعيّة، فيكون المركّب الإسناديّ الفعليّ (وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ) مصاحبًا للمركّب الذّي يسبقه في إتمام معناه؛ لكون النهي جاء في مقام النهي عن مظاهر خواطر الوهن، ومظاهره، وَأَوَّلُهَا الدعاء إلى السّلم، وهو المقصود بالنهي، والمعنى: ولا تضعفوا ولا تذلوا للعدوّ بدعوتكم إلى السّلم، ولم يكن المركّب الإسناديّ الثاني معطوفًا على الأوّل، ومستقلّ في معناه، بدلالة أنّ النّهي عن الدعوة إلى السّلم غير منهيّ عنها بمفردها، بل منهي عنها عند مصاحبتها للوهن.

قال تعالى:﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنفال:٦١]، وَقَدْ صَالح النبيء (ﷺ) الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ لِمَصْلَحَةٍ ظَهَرَتْ فِيمَا بَعْدُ، وَصَالَحَ الْمُسْلِمُونَ فِي غَزْوِهِمْ إفريقية أَهلهَا وانكفأوا رَاجِعِينَ إِلَى مِصْرَ[٩٠].

النمط الثاني: المركّب الإسناديّ الفعليّ الواقع بعد النفي.

وقد تمثّل بقوله تعالى:﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[آل عِمران:١٤٢]، فقد ذكر غالب معربي القرآن ومفسّريه أنّ (الواو) عاطفة، و(وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) معطوف على (يَعْلَمِ اللَّهُ)، مجزومةً، وقد حرِّكت بالفتح؛ لالتقاء الساكنين، وأوثرت الفتحة على الكسرة؛ "إِتْبَاعًا لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا"[٩١]. ومنهم من قرأ بكسر الميم عطفًا على (يَعْلَمِ اللَّهُ)، بل ومنها من قرأ بضمّها، على أنَّ الواوُ للحالِ، وصاحبُها الموصولُ، والمبتدأُ محذوفٌ، والتقدير: وَهُوَ يَعْلَمُ[٩٢].

والذّي يظهر ـ كما ذكره بعض المفسّرين[٩٣] ـ أنّ (الواو) هنا لم تكن عاطفة؛ لكون المركّب الإسناديّ (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)غير مستقلّ في المعنى، بل هو مصاحب للمركّب الإسناديّ الذّي يسبقه في اتمام معناه، أي: أَظْنَنْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ولَمَّا لم يكن المعلوم من الجهاد الذي أَوْجَبَ عليكم، مع الصّبر الذّي ينبغي أن تتحلوا به؛ لأنّ هذه الآية كانت خطابًا للذين انهزموا يوم أحد، فجهادهم لم يكن كجهاد الذّين قتِلوا، وبَذَلُوا أرواحهم لِرَبِّهم، وصبروا على أَلَمِ الجِرَاح والضَّرْبِ[٩٤].

النمط الثالث: المركّب الإسناديّ الفعليّ الواقع بعد جواب الأمر.

وقد تمثّل بقوله تعالى:﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾[يوسف:٩]، فجعل النحويون لـ(وَتَكُونُوا) احتمالين: الجزم؛ عطفاً على (يَخْلُ لَكُمْ). والنصب؛ بإضمار (أن)، و(الواو) بمعنى (مع)، مع ترجيح العطف[٩٥]، والأظهر أنّ (الواو) للمعيّة، والمعنى: اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ

أَرْضاً، فإن فعلتم يخلُ لكم وجه أبيكم، مع أن تكونوا مِنْ بَعْدِه قومًا صالحين في أمور دنياكم؛ لكون أبوكم يصير مُحِبًّا لَكُمْ مُشْتَغِلًا بِشَأْنِكُمْ(٩٦)، فالمركّب الإسناديّ (ﻝ) مصاحبٌ للمركّب الذّي يسبقه في إتمام المعنى، ولم يكن معطوفًا عليه مستقلًا في المعنى، فثمرة قتل يوسف (عليه السلام) هي أن يصرف وجه أبيهم إليهم؛ لأنّه شَغَلَهُ عنهم ـ بحسب اعتقادهم ـ فإذا فقده أقبل عليهم بالميل والمحبّة، مع أن يكونوا بهذا الحال قومًا صالحين في أمور دنياهم.

وتأسيسًا على ما سبق أستطيع أن أقول: إنّ جلّ معربي القرآن ومفسّريه لم يقولوا بالمعيّة من غير أن يقرنوها بالعطف مع تقديم الأخير؛ ولعلّ ذلك راجعٌ إلى الخلط الذّي كان حاصلًا في التشريك بين علاقتي المصاحبة والمعيّة، فتشريك العطف هو تشريك الفاعليّة، والمفعولية، أمّا تشريك المعيّة؛ ففيه شيء من الظرفيّة(٩٧)؛ لإتمام المعنى، ولم يكن للعلامة الإعرابيّة دور في بيان ما إذا كان ما بعد (الواو) معطوفًا ـ ومحلّه الجزم في جلّ المواضع ـ، أو منصوبًا على أنّ (الواو) للمعيّة، بالرغم من اختلاف الحالتين ـ أعني النصب، والجزم ـ؛ لكونها في جميع المواضع تمثّلت بـ(حذف النون)، وهذه بلا شكّ علامة مشتركة بين حالتي النصب، والجزم.

أمّا مسألة ترجيح العطف؛ فهذا أمر يعود إلى عدم فهم المصاحبة في بعض المواضع. قال المبرّد:"فَإِن جعلت الثَّانِي جَوَابا فَلَيْسَ لَهُ فِي جَمِيع الْكَلَام إِلَّا معنى وَاحِد وَهُوَ الْجمع بَين الشَّيْئَيْنِ وَذَلِكَ قَوْلك لَا تَأْكُل السّمك وتشرب اللَّبن أَي لَا يكون مِنْك جمع بَين هذَيْن فَإِن نَهَاهُ عَن كل وَاحِد مِنْهُمَا على حَال قَالَ لَا تَأْكُل السّمك وتشربْ اللَّبن"(٩٨)، فالنهي يكون عَن الْجمع بَينهمَا ـ أعني أكل السمك، وشرب اللبن ـ وللمنهي أَن يفعل كلّ وَاحِد على انْفِرَاده، وَلَو كان النَّهْي عَن كل مِنْهُمَا بمفرده لعُطِف (تشرب) على (تأكل)، لذا لم يجدوا بدًّا عند وقوفهم على ما جاء في القرآن الكريم إلّا ترجيح العطف؛ لأنّ المعيّة تقتضي النهي عن الجمع بين الأمرين، وهذا يتعارض مع

غالب الأوامر والنواهي، نحو قوله تعالى:﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٤٢]، فلم يكن خلط الحقّ بالباطل غير منهيٍّ عنه بمفرده، ولا كتمه.

والذّي تبيّن أنّ معنى المصاحبة تقتضي أن يكون المركّب الثاني مصاحبًا للأوّل في إتمام المعنى، غير أنّ هذا يختلف بين ما جاء في القرآن الكريم، وبين مثال النحويين (لَا تَأْكُل السّمك وتشرب اللَّبن) الّتي لا تخلو أمّات النحو منه[٩٩]، بصرف النظر عن دقّته، فإتمام المعنى فيه يكمن في أنّ النهي عن أكل السّمك يكون في حال مصاحبته لشرب اللّبن، وكذلك العكس. أمّا إتمام المعنى فيما جاء في القرآن؛ فيكمن بأن المركّب الثاني المصاحِب أحد مظاهر المركّب الأوّل، أو حالة من حالاته، نحو قوله تعالى:﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾ ، فالدعاء إلى السّلم أحد خواطر الوهن، ومظاهره، وكذلك قوله تعالى:﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ، فكتم ما رأوا في التوراة، ومنعها من أن تصل إلى من يطلبها أحد مظاهر خلط الحقّ بالباطل، وبذلك لا يصحّ أن تقاس أمثلة القرآن على مثال النحويين، ويقال مثلًا في الآية الأخيرة: إنّ النهي يكون عَن الْجمع بَين خلط الحقّ بالباطل، وكتمه، وللمنهي أَن يفعل كلّ وَاحِد على انْفِرَاده؛ لأنّ الثاني أحد مظاهره أصلًا.

الخاتمة.

بعد فضل من الله وتوفيق بلغ البحث آخره، وقد قيل: إنّ أوّل الفكرة آخرها، لذا لا بدّ من أن أسجّل أهم النتائج الّتي جنيتها، يظن أنّ القارئ ينتفع بها، وادرجها فيما يأتي:

١. إنّ (الواو) سواء أكانت (واو المعيّة)، أم (واو المفعول معه)، هي المكوّن الوحيد لعلاقة المصاحبة الرابطة بين مركّبين إسناديّين أحدهما مصاحب للآخر في إتمام معناه.

٢. إنّ ما بعد (الواو) منصوبٌ بعلّة صوتيّة تكمن بملازمة (الواو) له، سواء أكان اسمًا أم فعلًا، حتّى تركّبت معه كتركّب (أحد) لـ(عشر) تركيبًا يفضي إلى مصاحبته لما قبلها عند التحقق، والحصول معه في زمن واحد يجمعهما، لأنّه ـ أعني المركّب الإسناديّ الذّي بعدها ـ لو تجرّد منها لذهب معنى المصاحبة، ولم يبقَ له سبيلًا، وهذا التركيب استطال فَحُرِّك بالفتحة؛ لكونها هي الحركة الخفيفة المستحبّة الّتي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفّة سبيلًا ، ولمّا كانت الفتحة هي العلامة الأصليّة لحالة النصب تبعتها العلامات الفرعيّة، وأصبحت حالة النصب علمًا لمعنى المصاحبة.

٣. إنّ (واو المعيّة) في جميع المواضع الّتي جاءت فيها كانت عند جلّ معربي القرآن ومفسّريه احتمالًا إلى جانب احتمال العطف، فضلًا عن تقديم هذا الأخير، ولم تُذكَر من غيره، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى غياب العلامة الإعرابيّة؛ لمجيء ما بعد (الواو) في كلّ هذه المواضع مبنيًّا، إذ تمثّل بـ(الاسم الموصول)*، فضلًا عن مشابهة عدد منها لمواضع جاء فيها ما بعد (الواو) معربًا منصوبًا، وما قبلها منصوب أيضًا، الأمر الذي بعث على التردّد بين العطف والمعيّة، وقوّى احتمال العطف، لا سيّما وأنّ الهم الأكبر الذّي كان فاشيًا هو توجيه النصّ وفق الصناعة النحويّة، فينبغي ألّا يرجّح العطف وإن كان محتملًا؛ لكون المعنى قد يأباه كآية

سورة المدّثر سالفة الذكر، أو يكون في المعيّة بعدٌ دلاليٌّ يضفى على المعنى العام، كما سلف في قوله تعالى:﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[آل عمران؛ من الآية:٢٠]؛ لأنّ علاقة التشريك فيها تختلف عن تشريك العطف، فهي فيها ليست فاعليّة في كلا الطرفين، أو مفعوليّة، وإن صح عطف المفعول معه على الفاعل أو المفعول، بل فيها شيء من الظرفيّة؛ لإتمام المعنى، فضلًا عن إظهار مركزيّة الفاعل، أو المفعول بحسب ما يقتضيه المقام.

٤. إنّ ترجيح العطف في مواضع (واو المعيّة)، و(واو المفعول به) يعود إلى عدم فهم معنى المصاحبة، والخلط في التشريك بين علاقتها، وعلاقة العطف، فتشريك العطف هو تشريك الفاعليّة، والمفعولية، أمّا تشريك المعيّة؛ ففيه شيء من الظرفيّة؛ لإتمام المعنى.

٥. إنّ معنى المصاحبة في جميع مواضع القرآن الكريم جاءت مختلفة عن مثال النحويين (لَا تَأْكُل السّمك وتشرب اللَّبن)، فإتمام المعنى فيه يكمن في أنّ النهي عن أكل السّمك يكون في حال مصاحبته لشرب اللّبن، وكذلك العكس. أمّا إتمام المعنى فيما جاء في القرآن؛ فيكمن بأن المركّب الثاني المصاحِب أحد مظاهر المركّب الأوّل، أو حالة من حالاته.

الهوامش

(١) صحيح البخاري؛ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)؛ تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ. (٥٧/١).

(٢) ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك؛ أبو العرفان محمد الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م. (٤٤٨/٣).

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني؛ أبو محمد بدر الدين، تح: د فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م. (٤٢٦).

(٤) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦م. (٣٨٥/٤).

(٥) ينظر: صحيح البخاري، مصدر سابق (٥٧/١).

(٦) ينظر: شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح؛ محمد بن عبد الله ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: الدكتور طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ (٢٢٠).

(٧) الإيضاح العضدي؛ أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)؛ تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٩٦٩م. (١٩٣)، وينظر: الكتاب؛ عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨ م. (٢٩٧/١).

* نحو:(أنا سائرٌ والطريقَ)، فـ(سائر) فيه حروف الفعل، ومعناه.

(٨) نسب هذا البيت بعض النحويين إلى جرير، ولم أجده في ديوانه، وهو من شواهد: الجمل في النحو؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، ١٩٨٥م. (١١٧)، ,الأصول في النحو؛ أبو بكر محمد بن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م. (٣٧/٢).

(٩) ديوان مسكين الدارميّ؛ جمع وتحقيق: عبد الله الجبوريّ، وخليل إبراهيم العطيّة، دار البصري بغداد، ١٩٧٠م.(٦٦).

(١٠) ينظر: معاني النحو؛ فاضل صالح السامرائيّ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.(٢٠٤/٢).

(١١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٩م. (م٣٠/١/٢٠٠)، وارتشاف الضرب من لسان العرب؛ أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، ١٩٩٨م. (١٤٨٤/٣).

(١٢) ينظر: الجنى الداني، مصدر سابق (١٥٥).

(١٣) ينظر: شرح المفصَّل؛ أبو البقاء موفق الدين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م. (٤٤١/١).

(١٤) ينظر: الجنى الدّانيّ، مصدر سابق (١٥٥).

(١٥) ينظر: المصدر السابق نفسه (١٥٦).

(١٦) ينظر: المفعول معه في العربيّة؛ عمّار نعمة نغيمش، جامعة القادسيّة: كليّة التربية، منشور على النت بصيغة (pdf) https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=109333 (٢١٨).

(١٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق (م٤٥٢/٢/٧٥)، واللمع في العربية؛ أبو الفتح عثمان بن جني، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، د.ط، ١٩٨٨م. (١٢٩).

(١٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق (م٤٥٣/٢/٧٥)، و الفصول المفيدة في الواو المزيدة؛ صلاح الدين أبو سعيد خليل العلائي (ت٧٦١هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠م. (٢١٧).

* (واو) الصرف عند الكوفيين عاطفة؛ لذلك فهذه الجمل ـ بحسب زعمهم ـ لا تعدّ من قبيل الجمل المركّبة، بل هي جمل مزدوجة أو المتعدّدة، والّتي تتمثّل بمركّبين إسناديين لا يربطهما إلا العطف.

(١٩) ينظر: الجمل في النحو، مصدر سابق (٩٥)، ومعاني القرآن؛ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية، مصر، ط١، د.ت. (٣٤/١)، وحروف المعاني والصفات للزجّاجيّ (٣٨)، والجنى الدّاني، مصدر سابق (١٥٧)، وحاشية الصبّان، مصدر سابق (٤٤٨/٣).

(٢٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق (م٣٠/١/٢٠١)، و(م٥٧/٢/٤٥٣).

(٢١) ينظر: ينظر: الكتاب، مصدر سابق (٤٢/٣)، والجنى الدّاني، مصدر سابق (٢١٧).

(٢٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٩٩٥م (٤١/٢).

(٢٣) المقتضب؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت. (٦/٢).

(٢٤) الكتاب، مصدر سابق (٤٢/٣).

(٢٥) التطور النحوي للغة العربيّة؛ برجشتراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م. (٨٥).

(٢٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م. (٢٠١/٤).

(٢٧) ينظر: قضايا صوتية في النحو العربيّ؛ طارق عبد عون الجنابيّ، مجلّة المجمع العلمي العراقيّ، المجلّد:(٣٨)، الجزء:(٢-٣)، ١٩٨٧م، ص(٣٧٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجاج (٤١/١، ١٨٣/٣).

(٢٨) شرح الرضي على الكافية؛ محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات قان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م. (٢٧٣/٢)، وينظر: ونحو التيسير؛ أحمد عبد الستار الجواريّ، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، د.ط، ٢٠٠٦م. (٨٨).

(٢٩) ينظر: اللغة العربيّة، معناها ومبناها؛ تمام حسان، عالم الكتاب، ط٥، ٢٠٠٦م. (١٩٦).

(٣٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: حسن جمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ٢٠١٢م. (٤٧١/١).

(٣١) ينظر: المفعول معه في العربيّة، مصدر سابق (٢٣١-٢٣٢).

(٣٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تح: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٨٨م. (٤٥٩/٣).

[٣٣] ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم؛ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت. (ق١/ ج٣/ ٤٩٥-٤٩٩).

[٣٤] ينظر: المفعول معه في العربيّة، مصدر سابق (٢٣٢).

* الجملة الممتدّة؛ هي الجملة المكوّنة من مركّب إسنادي واحد، وما يتعلّق به من مفردات، أو مركّبات غير إسناديّة.

[٣٥] ينظر: الأنعام (١١٢، ١٣٧)، والفرقان (١٧)، والقلم (٤٤)، والمدّثّر (١١).

[٣٦] ينظر: آل عمران (٢٠)، والمائدة (٥٩)، والأنفال (٦٤)، والرّعد (٢٣).

[٣٧] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعُيُون الأقاويل في وُجُوهِ التأويل؛ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تح: عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ. (٣٤٧/١).

[٣٨] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،١٤٢٠هـ. (٧٣/٣).

[٣٩] ينظر: الكشّاف، مصدر سابق (٣٤٧/١).

[٤٠] التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)؛ محمد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، تونس، د.ط، ١٩٨٤م. (٢٠١/٣).

[٤١] ينظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)؛ أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي المعروف بفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ. (١٧٥/٧).

[٤٢] ينظر: الكشّاف، مصدر سابق (٦٥٠/١-٦٥١)، وينظر: البحر المحيط، مصدر سابق (٣٠٣/٤)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د ت. (٣١٩/٤-٣٢٣).

[٤٣] التحرير والتنوير، مصدر سابق (٢٤٤/٦).

(٤٤) ينظر: التحرير والتنوير، مصدر سابق (٢٤٤/٦).

(٤٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت. (٤٤٧/١)، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة (ت١٢٢٤هـ)، تح: أحمد عبد الله القرشي، مطبعة حسن عباس زكي، القاهرة، د.ط، ١٤١٩هـ. (٥٥/٢).

(٤٦) ينظر: البحر المحيط، مصدر سابق (٣٠٤/٤)، والدرّ المصون، مصدر سابق (٣١٩/٤).

(٤٧) ينظر: التحرير والتنوير، مصدر سابق (٢٤٤/٦).

(٤٨) ينظر: البحر المحيط، مصدر سابق (٣٠٤/٤).

(٤٩) ومثل ذلك الآية (١٣٧)، من السورة نفسها.

(٥٠) التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق (٥٣٣/٢)، وينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم؛ أبو السعود العمادي (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت. (١٧٦/٣).

(٥١) ينظر: الدر المصون، مصدر سابق (١١٧/٥).

(٥٢) الكشّاف، مصدر سابق (٢٣٤/٢).

(٥٣) ينظر: المصدر السابق نفسه (٢٣٤/٢).

(٥٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م. (٣٣٠/٣).

(٥٥) المقتضب، مصدر سابق (٢١٠/٣)، وينظر: في النحو العربي نقد توجيه، مصدر سابق (٩٧).

(٥٦) الدر المصون، مصدر سابق (٤١٩/١٠)، وينظر: التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق (١٢٣٥/٢).

[٥٧] ينظر: مفاتيح الغيب، مصدر سابق (٦١٥/٣٠)، والتحرير والتنوير، مصدر سابق (١٠٠/٢٩).

[٥٨] الدر المصون، مصدر سابق (٥٢٣/١٠).

[٥٩] ينظر: المفعول معه في العربيّة، مصدر سابق (٢٤٠).

[٦٠] حاشية ياسين على التصريح؛ ياسين بن زين الدين الحمصي، المطبعة الأزهرية، مصر، ط٢، ١٣٢٥هـ. مطبوعة مع شرح التصريح. (٣٤٤/١)، وينظر: معاني النحو؛ فاضل صالح السامرائيّ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م. (٢٠٥/٢-٢٠٨).

[٦١] ينظر: الرّدّ على النحاة، أبو العباس احمد بن محمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)؛ تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٤٧م. (١٤٧-١٥٠)، ومغني اللبيب، مصدر سابق (٤٧٢/١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م. (١٤/٤-١٧)، وارتشاف الضرب، مصدر سابق (١٦٧٧/٤-١٦٨٠).

* من النحويين من قال: أن يكون الفعل المضارع واقعًا في جواب الأمر، أو النهي، وغيرهما من الأنواع الّتي ذكرت. قال المبرّد:"فَإِن جعلت الثَّانِي جَوَابا فَلَيْسَ لَهُ فِي جَمِيع الْكَلَام إِلَّا معنى وَاحِد وَهُوَ الْجمع بَين الشَّيْئَيْنِ وَذَلِكَ قَوْلك لَا تَأْكُل السّمك وتشرب اللَّبن". [المقتضب:٢٥/٢]، وهذا لا يجوز؛ لكون (الواو) تقتضي مصاحبة ما قبلها وما بعدها، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد (الواو) جوابا للذي قبلها؛ لأنّ الجواب لا بدّ أن يتأخر في وجوده عمّا يحتاج إلى إجابة، وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها، وقد زعم السّيوطيّ أنّ قول النحويين:"تقع الْوَاو فِي جَوَاب كَذَا وَكَذَا إِنَّمَا هُوَ على جِهَة الْمجَاز لَا الْحَقِيقَة لِأَنَّهَا إِذا كَانَت بِمَعْنى (مَعَ) لَا تكون جَوَابا". همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ عبد الرحمن بن أبي بكر المعروف بجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت، د.ط. (٣٩٥/٢).

[٦٢] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م. (٤١/٢).

(٦٣) نسبه سيبويه للأخطل. ينظر: الكتاب، مصدر سابق (٤١/٣)، والرّد على النحاة، مصدر سابق (١٤٧)، وشرح المفصل، مصدر سابق (٢٣٦/٤)، والمشهور أنّه لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: ديوان أبو الأسود الدؤلي؛ ظالم بن عمرو الدؤلي (ت٦٩هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين؛ دار وكتبة الهلال، ط٢، ١٩٩٨م. (١٣٠).

(٦٤) ورد هكذا شاهدًا في: الكتاب، مصدر سابق (٤٣/٣)، والرّد على النحاة، مصدر سابق (١٤٨)، وهو في ديوانه؛ تح: الدكتور: عمر عبد الرّسول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م، (١٣١):

قتلنا بعبـد اللـــــه خير لداته وخير شباب الناس لو ضمّ أجمـــعا

(٦٥) ورد شاهدًا هكذا في: الكتاب، مصدر سابق (٤٣/٣)، والمقتضب، مصدر سابق (٤٧/٢)، والأصول في النحو، مصدر سابق (١٥٥/٢)، وشرح ابن عقيل، مصدر سابق (١٦/٤)، وحاشية الصبّان، مصدر سابق (٤٥٠/٣)، وهو في ديوانه؛ برواية وشرح ابن السكّيت؛ جرول بن أوس بن مالك(ت٤٥هـ) تح: مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م. (٣٢): ألم أكُ مسلمًا فيكون...

(٦٦) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، مصدر سابق (٢١٧).

(٦٧) ينظر: شرح التسهيل؛ أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر، ط١، ١٩٩٠م. (٣٦/٤-٣٧)، والنحو الوافي، مصدر سابق (٣٧٦/٤).

(٦٨) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، مصدر سابق (٢١٩-٢٢١).

(٦٩) ذكر هذا الشاهد في: الكتاب، مصدر سابق (٤٥/٣)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت. (١٩٢/٤)، والجنى الداني، مصدر سابق (١٥٧)، والردّ على النحاة، مصد سابق (١٢٨)، وشرح المفصل، مصدر سابق (٢٥/٧).

(٧٠) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، مصدر سابق (٢٢٠).

(٧١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ محمد بن عبد الله، جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، د.ط، ١٩٦٧م. (٢٣٢-٢٣٣).

[٧٢] الدرّ المصون، مصدر سابق (٣٢١/١)، وينظر: إعراب القرآن؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ. (٥٠/١).

[٧٣] ينظر: والدّر المصون، مصدر سابق (٣٢١/١).

[٧٤] تفسير القرآن؛ منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧م. (٧٢/١).

[٧٥] مفاتيح الغيب، مصدر سابق (٤٨٥/٣).

[٧٦] ينظر: التحرير والتنوير، مصدر سابق (٤٧٠/١).

[٧٧] ينظر: الدّر المصون، مصدر سابق (٣٠١/٢).

[٧٨] التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق (١٥٦/١).

[٧٩] ينظر: البحر المحيط، مصدر سابق (٢٢٥/٢)، وإرشاد العقل السليم، مصدر سابق (٢٠٢/١)

[٨٠] البحر المحيط، مصدر سابق (٢٢٦/٢).

[٨١] ينظر: البحر المحيط، مصدر سابق (٢٢٦/٢)، والدّر المصون، مصدر سابق (٣٠١/٢).

[٨٢] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية (ت٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ. (٢٦٠/١)، والبحر المديد، مصدر سابق (٢١٨/١-٢١٩)، والتحرير والتنوير، مصدر سابق (١٩٠/٢).

[٨٣] ينظر: البحر المحيط، مصدر سابق (٢٢٦/٢).

[٨٤] ينظر: البحر المحيط، مصدر سابق (٢٢٦/٢)، وإرشاد العقل السليم، مصدر سابق (٢٠٢/١).

[٨٥] التحرير والتنوير، مصدر سابق (١٩١/٢).

[٨٦] ينظر: المصدر السابق نفسه (٣٢٢/٩).

[٨٧] البحر المحيط ، مصدر سابق (٣٠٧/٥).

(٨٨) ينظر: الكشّاف، مصدر سابق (٣٢٩/٤).

(٨٩) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ شهاب الدين الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (٢٣٤/١٣)، وينظر: زاد المسير في علم التفسير؛ جمال الدين ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ. (١٢٣/٤).

(٩٠) ينظر: التحرير والتنوير، مصدر سابق (١٣١/٢٦).

(٩١) التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق (٢٩٥/١).

(٩٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، مصدر سابق (٤٧٢/١)، والكشّاف، مصدر سابق (٤٢٠/١_٤٢١)، ومفاتيح الغيب، مصدر سابق (٣٧٥/٩)، وأنوار التنزيل، مصدر سابق (٤٠/٢).

(٩٣) ينظر: إرشاد العقل السليم، مصدر سابق (٩١/٢).

(٩٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق (٢٩٥/١).

(٩٥) ينظر: الكشّاف، مصدر سابق (٤٤٧/٢)، وينظر: أنوار التنزيل، مصدر سابق (١٥٦/٣).

(٩٦) ينظر: مفاتيح الغيب، مصدر سابق (٤٢٥/١٨)، والبحر المديد، مصدر سابق (٥٧٦/٢).

(٩٧) ينظر: المفعول معه في العربيّة، مصدر سابق (٢٤٠).

(٩٨) المقتضب، مصدر سابق (٢٥/٢)، وينظر: شرح التسهيل، مصدر سابق (٣٨/٤).

(٩٩) ينظر: الكتاب، مصدر سابق (٤٢/٣)، والمقتضب، مصدر سابق (٢٥/٢).

* المركّب الموصوليّ سواء أكان مبدوءًا باسم الموصول, أم بحرف الموصول يعدّ مركّبًا اسناديًّا؛ لكون صلته تمثّل هيئة تركيبيّة إسناديّة، وهو معها كالشيء الواحد.